كشف عن بدء الشركة القابضة التابعة لـ «الهيئة» في النصف الثاني

عبد السلام: الإدراج المشترك والربط بين بورصتي الكويت ومصر سيتم تنفيذهما خلال المرحلة المقبلة

محمد عبدالسلام

جانب من الحضور خلال المؤتمر الصحافي (محمد ماهر)

كشف رئيس البورصة المصرية محمد عبدالسلام أن الهيئة العامة للاستثمار من المتوقع أن تبدأ عمل شركتها القابضة في مصر والتي أعلنت عنها برأسمال مليار جنيه خلال النصف الثاني من العام الحالي، مستدركا بأن المستثمرين والهيئة العامة للاستثمار أكدوا أنه لا نية لسحب استثماراتهم في مصر خلال المرحلة المقبلة.

وبين عبدالسلام خلال المؤتمر الصحافي، أمس، أن الجانبين المصري والكويتي بصدد تنفيذ اتفاقيات خلال المرحلة المقبلة، لافتا الى أن لقاء مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية حامد السيف أسفر عن الاتفاق على مواضيع هامة منها الإدراج المشترك وربط البورصتين ودراسة مجموعة من الموضوعات التي تهم السوقين، تبادل التدريب، مبينا أن البورصة المصرية لها بصمة واضحة في تنفيذ نظام التداول الآلي الجديد من خلال شركتها المملوكة لها وهي شركة مصر لنشر المعلومات والتي تقوم حصريا باختبار نظام ناسداك أوماكس على مستوى الشرق الأوسط.

50٪ من إجمالي استثمارات مجموعة الخرافي في مصر والنية تتجه لزيادتها خلال المرحلة المقبلة

ولفت عبدالسلام الى أن البورصة تمكنت من أن تتجاوز القيمة الرأسمالية لشركاتها المدرجة الـ 400 مليار جنيه، مشيرا إلى أن السوق استرد 4٪ من قيمته التي تراجعت بعد قيام الثورة.

وقال إن التخوفات التي تنتاب المستثمرين حاليا طبيعية وتأتي في ظل التخوف من المخاطر السياسية الموجودة حاليا في مصر إلا أنها في حدود الأمان في المرحلة الراهنة.

وفيما يتعلق بالتساؤلات التي تم طرحها من قبل المستثمرين، قال عبدالسلام إنها جاءت جميعا لتصب في خانة التعرف على مصير استثماراتهم في مصر وعما إذا كانت التحديات السياسية الحالية ستؤثر عليها، مبينا أن الإجابة جاءت بأن تلك الاستثمارات لن تمس لا من قريب أو من بعيد وهناك حرص مصري على زيادتها وتطويرها بما يحقق مصلحة الشعبين على المدى الطويل.

ولفت الى أن مجموعة الخرافي وهي من كبرى الشركات العاملة في السوق المصري ويستحوذ السوق المصري على 50٪ من إجمالي استثماراتها العاملة في السوق، قد أكد مسؤولوها أن هناك إصرارا على التواجد في السوق المصري والعمل على زيادة تلك الحصة مستقبلا.

وفيما يتعلق بإشكالية الشركات الكويتية في مصر وعلى رأسها النزاع القائم حاليا بين الشركة الكويتية - المصرية للتنمية والاستثمار التابعة لشركة منا القابضة، أوضح عبدالسلام أن هناك حلولا قانونية لأي نزاع يتم بين أي شركة والحكومة، مبينا أن هناك خيارين لا ثالث لهما لحل إشكالية تلك الأراضي الأول يتعلق بدفع فرق سعر الأرض للحكومة والتي تحولت من زراعية إلى عقارية والثاني القيام باستصلاح الأرض، لافتا الى أن عدم استصلاح الأرض في الزراعة حسب عقد الشراء سيؤدي إلى سحبها وفقا للشروط المبرمة بين الجانبين.

واستدرك عبدالسلام بالقول ان نسبة تداولات المستثمرين العرب زادت بعد الثورة لنسب تتجاوز 35٪، فيما كانت قبل الثورة أقل من ذلك بكثير.

وبين أن ما يهمنا هو نوعية المستثمرين في السوق والتي تحولت من الأفراد إلى المؤسسات حيث انقلب الميزان تماما بعد الثورة ودخلت مؤسسات بنسب بلغت 70٪، فيما جاءت نسبة الأفراد بواقع 30٪ وهو ما يعطي السوق درجة عالية من المصداقية والشفافية مع دخول مؤسسات جديدة لأول مرة في السوق.

وقال إن التحول في الأداء جاء على خلفية أمرين رئيسيين هما: انخفاض درجة المخاطر السياسية ووجود فرص استثمارية في السوق قل توافرها خلال المرحلة الماضية.

ولفت عبدالسلام الى أن هناك الكثير من المطبات لاتزال تعاني منها مصر على خلفية الثورة بعد الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد خلال سنوات حكم الرئيس السابق حسني مبارك إلا أن تلك الضغوط وما ينتج عنها سيهدأ بعد فترة من الزمن وستصبح أكثر وضوحا بما يحقق المصالح الاقتصادية المشتركة بين الجانبين.

● عمر راشد

من 15 إلى 28 الجاري

«الوطني» يقدم لحاملي بطاقاته الائتمانية خصومات حصرية تصل إلى 30٪ لدى «دبنهامز»

أعلن بنك الكويت الوطني عن عرض حصري جديد بالتعاون مع شركة محمد حمود الشايع لمكافأة كافة عملائه من حاملي «بطاقات الوطني الائتمانية» بخصومات تصل إلى 30٪ لدى محلات دبنهامز في سوق شرق والأڤنيوز ومطار الكويت الدولي، وذلك من 15 حتى 28 مايو الجاري.

وبموجب هذا العرض، سيحصل حاملو «بطاقات الوطني الائتمانية» على خصومات فورية بنسبة 20٪ على كل مشترياتهم لدى دبنهامز، بالإضافة إلى استعادة ما يعادل 10٪ من مشترياتهم على هيئة نقاط في برنامج مكافآت الوطني.

وقال نائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية لدى بنك الكويت الوطني عبدالله النجران التويجري: «إن حملة الخصومات التي سيطلقها البنك بالتعاون مع دبنهامز تعبر عن التزام البنك بمكافأة عملائه وحرصه على تقديم أفضل العروض والخدمات لهم».

وأكد التويجري في تصريح صحافي ان «الوطني» يعمل دوما على تقديم العروض المميزة والحصرية لعملائه بالتعاون مع أفضل المحلات والعلامات التجارية العالمية، وكان سبق له أن طرح عروضا وحملات ترويجية ناجحة بالتعاون مع دبنهامز وذلك في إطار برامجه المتواصلة لمكافأة عملائه من حملة بطاقات الوطني الائتمانية الذين يحظون باهتمام خاص من قبل البنك، موضحا أن هذا العرض يشمل جميع حاملي بطاقات الوطني الائتمانية التي تتضمن بطاقات الڤيزا، وماستركارد وداينرز كلوب.

من جانبه، قال مدير التسويق والترويج لعلامة «دبنهامز» في منطقة الشرق الأوسط كيڤن بندر: «دبنهامز أحد المحلات الرائدة في الشرق الأوسط، وتقدم مزيجا فريدا من مجموعات مميزة لأشهر المصممين حصريا لدى دبنهامز، إلى جانب مجموعات أخرى خاصة بها، وندعو زبائننا الكرام لزيارة محلات دبنهامز والاستفادة من هذا العرض في كافة الأقسام، نحن مسرورون جدا بهذه العلاقة الوثيقة مع بنك الكويت الوطني ووضعها حيز التنفيذ من خلال هذه الحملة الترويجية المميزة، ونتطلع إلى مشاركة زبائننا متعة تجربة التسوق التي تنفرد دبنهامز بتقديمها».

تجدر الإشارة إلى أن بطاقات الوطني الائتمانية التي تتمتع بتغطية واسعة على النطاق العالمي تعتبر الوسيلة الأسهل لسداد قيمة المشتريات في الوقت الذي تتيح فيه لحامليها الاستفادة من العديد من المزايا والخصومات والمكافآت المجزية.

عبدالله التويجري

«الجمان»: الترقب والحذر يسيطران على السوق بسبب تأخر إعلانات الربع الأول

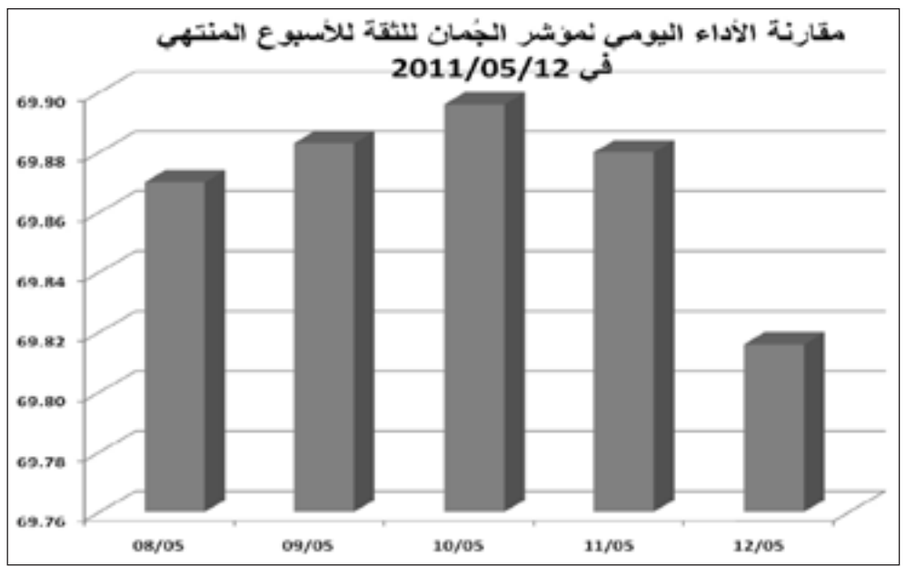

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ان مؤشره للثقة بلغ 69,84 نقطة نهاية الأسبوع الماضي وذلك بارتفاع طفيف يكاد يكون لا يذكر بلغ 0,03٪ فقط عن نهاية الأسبوع الذي سبقه، وفي الاتجاه المعاكس، تحرك المؤشر الوزني هبوطا بمعدل 1,4٪ وبنسبة أقل للسعري 0,21٪ خلال الأسبوع الماضي.

وارجع «الجمان» الأداء السلبي للمؤشرين الوزني والسعري للسوق خلال الأسبوع الماضي كون اليوم هو آخر يوم لتقديم البيانات المالية للربع الأول 2011، مما يجعل شريحة من المتداولين في سوق الكويت للأوراق المالية تأخذ موقف الترقب والحذر كون أكثر من 90 شركة لم تعلن نتائجها حتى الآن، وبالتالي، هناك تخوف من إيقاف عدد ملحوظ منها، وذلك لو لم تقدم بياناتها المالية قبل الساعة التاسعة صباح يوم الاثنين الموافق 2011/5/16.

وأشار «الجمان» الى انه رغم أن حالة الترقب والحذر مبررة من احتمال إيقاف عدد ملحوظ من الشركات المدرجة اعتبارا من يوم الاثنين الموافق 2011/5/16، إلا أن ذلك أصبح أمرا روتينيا في سوق الكويت للأوراق المالية من حيث عدم التزام مجموعة من الشركات بالمواعيد المحددة لتقديم البيانات المالية، حيث ان معظمها يقدم تلك البيانات خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين من تاريخ انقضاء الفترة المحددة، وبالتالي، فان هناك مبالغة في التخوف من هذا الموضوع إلى حد ما، والذي ربما صبغ أداء المؤشرين الوزني والسعري باللون الأحمر الأسبوع الماضي. ورجح «الجمان» استقرار أداء البورصة خلال الأسبوع الحالي وربما ميله للارتفاع ولو بشكل متواضع.

خطة التنمية تحتاج لإنجاحها إلى غطاء تشريعي بإقرار وتفعيل 15 قانوناً

الريس: على السلطتين التنفيذية والتشريعية استثمار الوقت في دعم تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري

سعد الريس

إقرار قانون ينظم المناقصات العامة واستحداث هيئة للسياحة وإقرار قانون كشف الذمة المالية مطالب ضرورية

مشروع تحويل الكويت إلى مركز مالي يعد أحد المشروعات الاستراتيجية التي تبنتها الكويت بهدف تنويع هيكلي الدخل والناتج في الدولة

قال مسؤول الدائرة القانونية بمجموعة شركات كويتية وعضو المنظمة العربية للعلوم القانونية سعد الريس: انه أصبح اليوم لزاما على الجميع، أفرادا ومؤسسات العمل على جعل الكويت أحد أبرز المراكز المالية والحضارية في المنطقة، والبعد عن أجواء المشاحنات السياسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، خاصة في ضوء التشكيل الحكومي الجديد وإعطاؤها مزيدا من الفرصة ومحاسبتها على أدائها لا على أسمائها، ونظرا للبيئة التشغيلية السائدة في المنطقة والتي صاحبت عودة أغلب رؤوس الأموال الكويتية والاجنبية الى الكويت بعد الثورات والتوترات في المنطقة العربية وما نتج من توافر عوامل ايجابية دفعت بالمستثمرين الكويتيين والاجانب الى لفت الانظار للعمل في الكويت لعامل الاستقرار السياسي العام بالبلاد، وعليه لما كانت الكويت احدى مناطق الاستثمار المالي والوفرة المالية التي تتمتع بها ولله الحمد ومن خلال موقعها الاستراتيجي فإنه وبلا شك يتوجب علينا فتح أبوابنا للمستثمرين الاجانب منهم، والكويتيين، خاصة أن المرحلة المقبلة تتطلب رؤية عمل جديدة لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وفقا لرغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وأشار الريس في تصريح صحافي: ان مشروع تحويل الكويت الى مركز مالي يعد أحد المشروعات الاستراتيجية التي تبنتها الكويت بهدف تنويع هيكلي الدخل والناتج في الدولة، فلابد من تنشيط دور الكويت إقليميا وعالميا كمركز لتقديم الخدمات المالية بمختلف أشكاله، مؤكدا ان عملية التحويل ليست بالسهلة وتتطلب برامج عمل دقيقة علميا وعمليا، وان المطلع على الوضع العام في الدولة من خلال برامج عمل أعضاء مجلس الامة يجد أن الخطة تسير في سياق قد لا يؤدي الى تحقيق الهدف بشكل فعال سواء على مستوى البرامج التي تبنتها الخطة أو الآليات التي سيتم الاعتماد عليها في التنفيذ، ذلك ان إنشاء مركز مالي يتطلب مجموعة من الشروط والبرامج التي تمكن المركز المالي من أن يمارس دورا فعالا على المستوى الاقليمي أو الدولي.

وأكد الريس: انه ينبغي على أعضاء مجلس الأمة الكويتي استثمار الرغبة الجادة والصادقة للقيادة العليا للبلاد ممثلة بصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله في إرساء دعائم تحويل الكويت لمركز مالي وحضاري وعليه يجب على أعضاء مجلس الأمة ان يبدأوا بالتركيز على التشريعات التنموية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. إقرار تعديلات قانون الشركة التجارية الجديدة: نظرا لتطور عالم التجارة والاستثمار في الكويت على وجه الخصوص وفي مناطق العالم على وجه العموم.
2. إقرار قانون ينظم المناقصات العامة: لقد أثبت الواقع العملي ان اقرار قانون جديد لينظم عمل لجنة المناقصات المركزية أصبح ضرورة هامة خاصة مع إقرار خطة التنمية المليارية ولكن شريطة ان يكون هذا القانون منضبطا ويراعي المصالح المشتركة ويوزع الصلاحيات المختلفة.
3. إقرار قانون الجرائم الالكترونية: ضرورة وجود قانون جنائي يعاقب كل من يعتدي على الأنظمة المعالجة إلكترونيا، خصوصا مع حديث عدد من الأطراف الحكومية عما يسمى بالحكومة الإلكترونية.
4. تفعيل ومراقبة قانون مشاريع الـ B.O.T: لقد أصبحت مشاريع التنمية والبنية الأساسية التي تقام وفق نظام الـ B.O.T أو ما اصطلح على تسميته بنظام PPP لها أهميتها، خصوصا ان التشريعات القائمة لا تفي بمتطلبات المرحلة لاسيما فيما يتعلق بالمدة المقررة قانونا لإدارة المشاريع من قبل القطاع الخاص.
5. إنشاء هيئة مستقلة للاستثمار الأجنبي وتفعيل قانونها: يتطلب منا لتحقيق الأهداف التي نصبو إليها لتحويل الكويت لمركز مالي وحضاري ان نفعل القوانين المتعلقة بالمستثمرين الأجانب كقانون رقم 8 لسنة 2011 والمتعلق بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في الكويت ومنها المواد 5/6/7/8/9/10/11/12/13.
6. استحداث عقوبات مغلظة بقانون الملكية الفكرية: تشكل ظاهرة القرصنة الفكرية في الكويت إرهابات تعاني منه الشركات الأجنبية.
7. استحداث هيئة للسياحة: من أهم عوالم تحويل الكويت لمركز مالي وحضاري هو دعم السياحة في الكويت، ولما كانت الكويت وللأسف حتى ساعة إعداد تلك الدراسة لم تخصص ميزانية للبنية التحتية، ولدعم السياحة في الكويت أصبح من الضروري ان تخصص الحكومة الموقرة ميزانية ضخمة لإعادة هيكلة البنية التحتية وإقامة مشاريع التنمية وسياحة على ان يشرف على ذلك هيئة تنشأ لدعم السياحة في الكويت وفق خطط مدروسة.
8. السماح للأجانب بتملك الشقق السكنية: ان من عوامل الاستقرار الاجتماعي هو وجود مسكن خاص، وعليه لابد من السماح للأجانب بتملك الشقق السكنية على اني كون ذلك وفق ضوابط العدد والمساحة، خصوصا وان الأجنبي غالبا ما يقوم بنقل أمواله الى بلاده أول بأول، فلذا لماذا لا تتاح له الفرصة في ان يجعل من الكويت مركزا لأمواله وذلك من خلال تملكه للعقار السكني، وهذا حتما سيعود على سوق العقار بالنفع.
9. تفعيل منظومة المؤهلات العلمية للعمالة الأجنبية: يشير الواقع الى ان جزءا كبيرا من العمالة الاجنبية في الكويت تفتقر الى الخبرات والمهنية فلابد من تفعيل منظومة المؤهلات العلمية للحد من العمالة الهامشية بالبلاد مع وضع ضوابط مشددة على استقدام العمالة حسب حاجة البلد منها، كذلك لابد ان يرتبط ذلك مع خطة الحكومة بإعادة هيكلة الجهاز الوظيفي للدولة.
10. تفعيل قانون الخصخصة: ان اقرار قانون الخصخصة في الفترة السابقة يعد دعما قويا للاقتصاد الكويتي ولابد من وجود آلية تدعم تفعيل هذا القانون للقضاء على البطالة المقنعة واعادة الهيكلية الادارية للمؤسسات الحكومية بعد تحويلها الى ادارة القطاع الخاص.
11. انشاء هيئة للتنمية الاقتصادية المستدامة: ان هدف المضي نحو تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري يعد استراتيجية حيوية مدعومة من اعلى الهرم واعلى المستويات في الكويت.
12. انشاء هيئة للفساد: يتفق الجميع بمن فيهم السلطتان التنفيذية والتشريعية على ان هناك فسادا في مؤسسات الدولة ايا كان نوع هذا الفساد.
13. اقرار قانون كشف الذمة المالية: لجميع الوظائف القيادية بالدولة ومجلس الامة لضمان الشفافية والنزاهة واعطاء مزيد من الثقة للمجتمع الكويتي.
14. انشاء هيئة للعمل: تشرف على العمالة الوطنية والاجنبية بالكويت بل تنظم عملية دخول الكفاءات من الايدي العاملة وتمنع العمالة الهامشية التي تتواجد بصورة او بأخرى في الكويت وتشكل جزءا كبيرا من الخلل في هيكلية القوى العاملة.
15. تفعيل دور وزارة التجارة وهيئة سوق المال ووزارة الشؤون: في القضاء على ظاهرة الشركات الوهمية والورقية وتصفيتها بعد دراستها مع القيام بدراسة جدوى التراخيص الجديدة وفاعليتها وأهميتها على الاقتصاد الوطني.

الدولية
ALDAWLIYA

تذكير لحضور اجتماع
الجمعية العامة العادية لعام 2010

يسر مجلس إدارة الشركة الدولية للتمويل (ش.م.ك.) دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة، الذي تقرر عقدها يوم الإثنين الموافق 2011/5/23 في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً في فندق كورتيارد ماريوت - شرق - برج الراية - قاعة 3 و 4 وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية رقم (31)

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليه.
3- مناقشة البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليها.
4- إطفاء الخسائر المتراكمة بقيمة 6,253,163 د.ك (فقط ستة مليون و مائتان و ثلاثة وخمسون ألف ومائة و ثلاثة وستون دينار كويتي لا غير) كما في 31 ديسمبر 2010 وذلك كما يلي :
• من رصيد الاحتياطي الإختياري 6,775,063 د.ك (فقط ستة مليون و سبعمائة و خمسة وسبعون ألف و ثلاثة وستون دينار كويتي لا غير).
5- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
6- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 .
7- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 .
8- الموافقة بتفويض مجلس الإدارة بشراء 10 % من أسهم الشركة ، وذلك وفقا لأحكام المادة (115) مكرر من قانون الشركات التجارية و لمدة (18) شهر .
9- تفويض مجلس الإدارة بإصدار سندات على أن لا تتعدى قيمة السندات المصدرة رأس المال المدفوع ، وذلك بعد أخذ الموافقة من الجهات المختصة.
10- انتخاب أعضاء لمجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة.
11- تعيين أو إعادة تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة مكتب الشركة الكويتية للمقاصة الكائن في برج أحمد -شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس، وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة لاستلام استمارات التوكيل.

الشركة الدولية للتمويل ش.م.ك. (مقفلة)
INTERNATIONAL FINANCE COMPANY K.S.C. (CLOSED)
1 820 200
www.ifc-kw.com